التبعيـــة الاقتصاديـــة
" الاستعمار الحديث "

إعداد

الباحثة/ أمنية أحمد شحاته مصطفى

باحثة ماجستير في الآداب - تخصص علم الاجتماع الاقتصادي

كلية الآداب - جامعة أسيوط

تمهيد :-

من المفيد أن نتأمل ، ما يقال اليوم كثيراً عن " التبعية " وعن "الاعتماد المتبادل" بين الدول . فحينما تثار قضية الديون الخارجية كثيراً ما نسمع من يقول إننا نعيش اليوم فى عالم لا معنى فيه للشكوى من التبعية ، فالدول كلها ، الغنية منها والفقيرة ، تعيش على " الاعتماد المتبادل " ولا يمكن لأى منها الاستغناء عن غيرها، مهما بلغ رخاؤها وقوتها . فاليابان مثلاً ، بكل ثروتها ، تعتمد فى حياتها على استيراد النفط ، والولايات المتحدة ، مع رخائها ، لا يمكن أن تعيش إذا أغلقت أسواق أوربا الغربية واليابان فى وجه منتجاتها ، والعكس بالعكس . وهذا بالطبع صحيح ، ولكنه أيضاً يروى نصف الحقيقة وليس الحقيقة كلها . فالعبرة فى درجة الاستقلال ، كما رأينا من تجربة محمد على (كمثال جيد لمحاولة بناء تنمية اقتصادية مستقلة ، نجحت إلى حد كبير في تحقيق الاعتماد على الذات) ، ليست بمدى استغناء الدولة عن التجارة الخارجية ، أو عن علاقاتها الاقتصادية بالعالم الخارجي ، وإنما بمدى ما تتمتع به من قوة المساومة في علاقتها الخارجية . ومن ثم فإن التبعية تأتى حينما تضعف قدرة الدولة على المساومة بحيث لا يكون لديها أية وسيلة لدفع الخطر عنها إذا أرادت دولة أخرى إخضاعها والتحكم فى إرادتها .[١]

ومن ثم فإننا لا نبالغ إذا قلنا بأن ظاهرة التبعية فى البلاد النامية – أصبحت الإشكالية المحورية التى تتطلب التأمل الجدى والتفكير العميق أكثر من أى وقت مضى [٢] . نظراً لما تعيشه دول العالم الثالث من حالة التبعية الاقتصادية والتي تعتبر من أهم المشكلات وأخطرها التى تواجه هذه الدول فى الوقت الراهن .

وبناءً على ما تقدم كان من الضرورى دراسة هذه المشكلة "التبعية الاقتصادية" والاهتمام بها وتحليلها تحليلاً دقيقاً بهدف التعرف على أبعادها وأسبابها وما يترتب عليها من آثار وخيمة على المجتمع من أجل الوصول إلى رؤية جديدة للحد من هذه الظاهرة وتقليل فجوتها ومحاولة الوصول بالمجتمع إلى حالة من الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة .

أولاً : مفهوم التبعية الاقتصادية :

قد حظى مفهوم التبعية بأهمية متزايدة من جانب المفكرين ، وعلماء الاجتماع، والاقتصاد ، وغيرهما من علوم المجتمع . ولقد كان هذا المفهوم يعكس فى البداية حالة التبعية المباشرة ، أعنى عن طريق الاحتلال ، من أجل تأمين متطلبات النمو الرأسمالى فى البلدان الاستعمارية . لكنه بعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسى بشكل أو بآخر ، اتخذ بعداً جديداً فى ضوء حرص القوى

---

(١) جلال أمين : قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك . ط٢ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٣) ص ١٤ ، ص ١٥ .

(٢) إقبال الأمير السمالوطى : إتجاهات وتطبيقات حديثة فى التنمية الاجتماعية . (القاهرة : د . ن، ١٩٩٥) ص ٣١ .

الرئيسية فى الاقتصاد العالمى على استمرار التوسع فى استثماراتها . وقد اتجهت الكتابات والنظريات الحديثة للتعبير عن هذه الحالة بمسميات مختلفة مثل التبعية الداخلية الخارجية ، أو الميتروبوليس والتوابع أو المركز والأطراف .

ومن ثم نجد أن مفهوم التبعية قد فرض نفسه على الفكر الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي وغير ذلك من الجوانب . وأبعد من ذلك فإن العملية ذاتها أصبحت تسهم بشكل كبير فى تدهور اقتصاديات البلدان النامية ، ومن بينها مصر[١].

- أنها انتقاص من السيادة وتعطيل للإرادة الوطنية ،مع ما يلحق ذلك من غبن فى العلاقات الدولية ، ومن هدر فى المصادر والطاقات الوطنية للبلد التابع ، وأنها نتيجة علاقة قوة بين طرفين، تحدد عناصر القوة ومحصلتها فى كل طرف دوره فى هذه العلاقة [٢].
- ويعرف محمد عبد الشفيع التبعية على إنها علاقة غير متكافئة بين طرفين تبرز فيها السيطرة والقدرة على التأثير وممارسة النفوذ من قبل الدول المتقدمة على النامية التى تلعب اليوم دور المصدر للمواد الخام اللازمة لعملية التصنيع ، ودور المستورد لرؤوس الأموال الأجنبية ، وأيضاً دور السوق الواسع للمنتجات الغربية ، بل إنها تلعب كذلك دور سوق العمل لبعض القوى العاملة فضلاً عن توفيرها للأيدى العاملة الرخيصة اللازمة لعملية التصنيع فى وقت تحتكر هذه الدول المسيطرة معظم مصادر الطاقة والمواد الأولية والخام والتكنولوجيا والأسواق والزراعة ... الخ [٣].
- إنها درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير فى المجال الاقتصادى بين الطرف الرأسمالى والطرف المتخلف.
- يعرف جمس كابوراسو " Caporaso " التبعية على أنها علاقة غير متجانسة تنهض على درجة عالية من تعرض البلدان التابعة لانتقام وشراسة دول المركز[٤].
- يعرف اندريه فرانك " Andre Frank " التبعية بأنها وضع مكون من علاقات متسلسلة بين المراكز والتوابع ، بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة

---

(١) عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق . ط١ ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) . ص ٢٨ .

(٢) نبيل مرزوق : قياس التبعية فى الوطن العربى . جدل ، (قبرص : مؤسسة عيبال للدراسات) ص ٢١٩ .

(٣) محمد شفيق : التنمية والمشكلات الاجتماعية . (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٩) ص ص٢٨-٢٩.

(٤) شحاتة صيام : الدولة وإعادة إنتاج الفقر . ط١ ، (رامتان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ص ٢٧،ص ٣٠،ص ٣١ .

صناعياً في أوروبا والولايات المتحدة ، بحيث تعمل كافة العلاقات لخدمة المركز العالمي للنظام الرأسمالي ، وأن أي نمو تحققه الدول النامية هو نمو تابع ، ولا يملك الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة[١] .

- أنها العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد[٢].

ثانياً : أشكال التبعية الاقتصادية :

وتتمثل أشكال التبعية الاقتصادية في الدول النامية فيما يلي :-

١- التبعية التجارية :-

يقصد بالتبعية التجارية تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو دخول الدول النامية . ويرجع ذلك إلى أن قطاع التصدير يشكل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل بالنسبة لأكثرية هذه البلدان [٣] .

وتتمثل التبعية التجارية في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالباً ما يكون بلداً واحداً) وهي صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية . ويمكن أن نسوق مثلاً لهذه التبعية تخصص بعض البلاد في تصدير السكر أو اللبن ، أو القطن أو الشاى أو الموز أو القصدير أو الجوت أو النحاس وهكذا [٤] .

ومن ثم تكمن المشكلة في تركيب الصادرات . فصادرات البلدان النامية لازالت تتركز بصورة عامة في المواد الأولية ومما يزيد خطورة الوضع عدم تنوع تلك الصادرات من المواد الأولية لهذه الدول ، إذ كثيراً ما تتركز صادراتها في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة من المواد الأولية وهذا التركيز بالذات هو الذى يجعل تلك البلدان عرضه لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية ، ذلك أن أى انخفاض يحصل في الطلب العالمي على إحدى تلك المواد سيعرض عملية التنمية في البلدان المعنية للخطر [٥] .

---

(١) يوسف عبد الفضيل بدرانه : التبعية الاقتصادية وآثارها في الدول الإسلامية . رسالة ماجستير ، (جامعة اليرموك : كلية الشريعة ، قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، ١٩٩٩) ص ١٨.

(٢) عمر بن فيحان المرزوقي : التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي . ط١، (المملكة العربية السعودية : الرشد ، ٢٠٠٦) ص ١١ .

(٣) سيدى محمود ولد سيدى محمد : المشاكل الهيكلية للتنمية من الفكر الاقتصادي .ط١، (دمشق : منشورات وزارةالثقافة ، ١٩٩٥) ص٢٧.

(٤) عادل فهمي محمد بدر : دراسات حول التنمية في الوطن العربي . (عمان : مؤسسة الخدمات العربية ، ١٩٨٨) ص٤٣.

(٥) سيدى محمود ولد سيدى محمد : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

ويرجع انتشار قطاع إنتاج المواد الأولية في الاقتصاديات المتخلفة إلى عوامل تاريخية خلال الحقبة الاستعمارية لتلك الدول حيث أدى دمج اقتصادياتها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال القرن الـ١٩ إلى سيادة التخصص الدولي وتقسيم العمل الذى بمقتضاه تتخصص الدول المتخلفة فى إنتاج وتصدير السلع الأولية.في حين تتخصص الدول المتقدمة فى إنتاج وتصدير السلع الصناعية ، وزاد من تثبيت هذا التقسيم والتخصص الدولى للعمل والإنتاج انسياب رؤوس الأموال الأجنبية وتركزها فى قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير للدول المتقدمة [١] .

٢- التبعية المالية :-

من المسلم به أن ضخامة التحدى الذي يواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتمثل في ندرة رؤوس الأموال ، التى يعتبر توفرها شرطاً أساسياً للقضاء على التخلف والتبعية [٢].

ومن هنا ترجع التبعية المالية (التى كانت سبباً ونتيجة لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية) إلى الحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالحاجة إلى رؤوس الأموال ، دفعت بالدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الدولى بأشكاله المختلفة. وقد استطاعت بعض الدول النامية أن توجه هذا الاستثمار نحو المشاريع التى تخدم عملية تنميتها ، فى حين تركت له دول أخرى الحرية المطلقة فى اختيار النشاطات الاقتصادية التى يرضى عنها ، حتى وإن كانت تلك النشاطات لا تخدم عملية التنمية فى هذه البلدان [٣] .

٣- التبعية التكنولوجية (التقانية) :

تتميز الدول النامية بالتخلف التكنولوجى ، ويتمثل ذلك بصفة أساسية فى تخلف وبدائية طرق ووسائل الإنتاج .

ويرجع التخلف التكنولوجى بصفة عامة فى الدول النامية إلى نقص رأس المال اللازم لنقل وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وجهل المنتجين بالوسائل الفنية الحديثة ، وضعف الحافز على استخدامها أو تعذر الإفادة منها ، وعدم ملائمة النظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة فى تلك الدول ، وانتشار الأمية ، وعدم إعطاء القدر الكافى من الاهتمام للبحث العلمى .

---

(١) عبد الحميد صديق عبد البر ومحمد كمال صابر : التنمية الاقتصادية – المفهوم – الأهداف – النظريات – تجارب التنمية. (القاهرة : د . ن ، ٢٠٠١).ص ص ٣٢-٣٣.

(٢) عمر بن فيحان المرزوقى.: مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٣) سيدى محمود ولد سيدى محمد :مرجع سابق،ص٣٢.

ولذلك تلجأ الدول النامية وهى فى سبيلها للقضاء على التخلف التكنولوجى إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة ولكن غالباً ما يتم ذلك بطريقة خاطئة مما يؤدى إلى التبعية التكنولوجية (١) .

وتتعدد تعريفات التبعية التكنولوجية ومن أهمها ما يلى :

- هى اعتماد الدولة النامية على أسلوب استيراد التكنولوجيات المتقدمة ، مع انخفاض قدرة المشروعات والخبرات والمؤسسات الوطنية على اختيار واستخدام وتطوير وأقلمة هذه التكنولوجيات بكفاءة .
- هى غياب قاعدة تكنولوجية وطنية قوية ومتكاملة ، تضم مختلف العناصر الفنية والمؤسسية القادرة على إتمام عمليات استيراد وتشغيل التكنولوجيات الأجنبية بما يلائم المصلحة الوطنية (٢).

١- التبعية الغذائية :

يقال عن البلدان النامية أنها بلدان زراعية ، وأن القطاع الأساسى للإنتاج فيها هو القطاع الزراعى . غير أن هذا لا يصح إلا من وجهة نظر التشغيل فحسب ، أى أن أعداداً كبيرة من قوة العمل فى هذه البلدان (النصف أو أكثر أحياناً) محشورة فى القطاع الزراعى . لكن إنتاجية عملها ضئيلة جداً ووضع العملية الإنتاجية الزراعية لا يحتاج فى الواقع إلى هذه الأعداد الكبيرة من العاملين .

وقد استمر عدم التناسب بين زيادة إنتاج الغذاء والزيادة السكانية فى البلدان النامية ، بحيث أصبح معظم هذه الدول يعجز عن تلبية طلب سكانه على المواد الغذائية(٣).

الأمر الذى يؤدى بالدول النامية إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج ومن ثم الوقوع فى بئر التبعية الغذائية .

وتعرف التبعية الغذائية على أنها :

علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة فى مجال الحصول على الغذاء ، بحيث يترتب عليها تنامى العجز الداخلى ، وتزايد اعتماد البلد التابع على المصادر الخارجية للغذاء فى معظم المحاصيل التى تشكل الغذاء الأساسى للسكان وخضوعه للتأثيرات السلبية الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء (٤) .

---

(١) على لطفى : التنمية الاقتصادية . (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٧) ص ٩٥ ، ص ٩٧ ، ص ٩٨.

(٢) نادية الشيشينى : نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية فى الدول النامية . مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٣ . ص ٦٣ .

(٣) جهينة سلطان العيسى وآخرون : علم اجتماع التنمية . ط١ ، (دمشق : الأهالى ، ١٩٩٩) ص ١٤٢

(٤) صالحى صالح : التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائى فى إطار التكامل بين الأقطار المغاربية. المستقبل العربى ، السنة التاسعة عشرة ، العدد مئتان وأحد عشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ .

- أنها انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى العربى فى تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه .
- أنها حالة من العجز الغذائى الذى لا يعوض من خلال المصادر الداخلية ، مما يجعل البلدان فى حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان من الخارج [١] .

ثالثاً : آليات التبعية الاقتصادية :

سوف نناقش فى هذه النقطة أهم آليات التبعية الاقتصادية تلك الآليات التى يتم من خلالها إدماج واستيعاب دول العالم الثالث فى النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، والتى تبقى تلك الدول فى وضع تابع ، وتجدد تبعيتها بصفة مستمرة .

وفيما يلي توضيح لهذه الآليات :

١) الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام والتسويق المعاصر لخلق نماذج استهلاكية جديدة .
٢) الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبى :
٣) الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية وسد العجز فى ميزان المدفوعات .
٤) دور المؤسسات الدولية فى توجيه السياسات الاقتصادية فى البلدان النامية
٥) استخدام العلم والتكنولوجيا لتأكيد المركز المتفوق للشركات متعدية الجنسيات
٦) الهيمنة عن طريق التسليح والتدريب العسكرى والمساعدات والمعلومات العسكرية
٧) استخدام السيطرة الإعلامية والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغييرات أساسية فى القيم والاتجاهات والثقافات وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية.
٨) الاستخدام الواسع للمساعدات التدريبية والتعاون فى مجال البحوث لتطوير وسائل الإدارة والتخطيط والمحاسبة وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وتطوير وتطويع نظم الأمن القومى.
٩) الاستفادة من السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وفرض الخضوع لتوجيهات السوق الرأسمالية العالمية [٢].

---

(١) رباب على جميل أمين الشوك : التبعية الغذائية العربية والأمن القومى العربى الأسباب والآثار . رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٠) ص١٢.

(٢) إقبال الأمير السمالوطى : التنمية الاجتماعية – أساسيات واتجاهات حديثة . (القاهرة : د . ت ، ١٩٩٧) ص ٥٠ .

رابعاً : مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية :

والمراد بقياس التبعية هو قياس مستواها أو درجتها للتعرف على اتجاهها العام، أى ما إذا كانت التبعية تميل إلى التزايد أو التناقص.

مؤشرات التبعية الاقتصادية تنحصر فى خمسة مجموعات أساسية هى :

- مجموعة مؤشرات الصادرات .
- مجموعة مؤشرات الواردات .
- مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي .
- مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية .
- مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي[1].

خامساً : الآثار المترتبة على التبعية الاقتصادية :

ويتضح مما سبق أن ظاهرة التبعية الاقتصادية " الاستعمار الحديث " بأشكالها المختلفة التى سبق أن أشرنا إليها من تبعية تجارية ، تبعية مالية ، تبعية تكنولوجية، وتبعية غذائية تعد من أهم المشكلات وأخطرها التى تواجه دول العالم الثالث فى الوقت الراهن لما يترتب عليها من آثار سلبية كثيرة تؤدى فى النهاية إلى تعطيل الإرادة الوطنية لهذه الدول وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها .

وسوف نتطرق فى هذه النقطة إلى معرفة أهم الآثار المترتبة على التبعية الاقتصادية وهى :

١) أنها جعلت اقتصاد دول العالم الثالث يتسم بخصائص وصفات يصعب من خلالها تحقيق تنمية مستقلة شاملة ومن أهم هذه الخصائص :
   أ- أنه اقتصاد تابع للاقتصاد الغربي .
   ب- اقتصاد مواد أولية .
   ج- اقتصاد المحصول الواحد .
   د- أنه اقتصاد يسيطر عليه رأس مال أجنبى .
   ه- اقتصاد عاجز عن توفير المواد الاستهلاكية والمواد الصناعية .
   و- أنه اقتصاد ضعيف وغير مستثمر .

٢) مشكلة المديونية وآثارها الناجمة عن التبعية والتى أصبحت تشكل خطراً كبيراً على دول العالم الثالث ، حيث ساهمت فى إيجاد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعملت على استمرار معاناة التبعية للدول الاستعمارية ، والتى تتخذ المديونية لتكريس التبعية والعمل على إبقاء دول العالم الثالث غارقًا فى التخلف بكافة أشكاله ، الصناعى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وغير ذلك من الآثار

---

(١)إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربى. ط١، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٩)ص١٥،ص١٣٣.

السلبية الناجمة عن المديونية ، من تدنى مستوى المعيشة وتفشى البطالة والفقر ، ومن تدهور الخدمات الصحية والتعليمية ، وضعف القدرة الشرائية الذى يؤدى إلى قلة الاستهلاك، والذى يؤدى إلى قلة الاستثمار من أجل الإنتاج ، وبالتالى إلى ركود وانحطاط الاقتصاد فى الدولة [١].

٣) أنه عبر هذه التبعية وعلى أساسها يتم تصدير الأزمات الرأسمالية إلى البلدان التابعة ، ومنها التضخم وارتفاع الأسعار الذى يزيد البطالة تفاقماً فى العالم التابع [٢].

٤) يخلق هذا الوضع أفضل الشروط للتوظيف . فالرأسمالى الأجنبى الاحتكارى يستثمر البلدان التابعة فى اتجاه آخر . فإلى جانب الأيدى العاملة الرخيصة تتمتع معظم البلدان التابعة بمواد طبيعية ضخمة . لاشك أن هذه الشروط الاستثمارية تجذب رأس المال الأجنبى ليقوم، أحياناً مع رأس المال المحلى، بإنشاء ، مصانع للصناعة الاستخراجية ونادراً التحويلية . لكن فى ظل علاقات التبعية فإن قيام مثل هذه المصانع يعطل تطور الصناعة التحويلية ، وعلى اعتبار أن الحصة الكبيرة من الأرباح ينقلها رأس المال الأجنبى إلى البلد الأم [٣].

٥) إن توسع القطاعات المرتبطة بالشركات الاحتكارية وتنوع نشاطها وأساليبها يؤدى إلى تكوين عدد من الفئات الاجتماعية الطفيلية التى تربط مصالحها كلياً بمصالح الاحتكارات وتبيع نفسها نهائياً للأجنبى . ويؤدى فى الوقت ذاته إلى إضعاف مواقع الرأسماليين الوطنيين الذين يحاولون توظيف اموالهم فى القطاعات المنتجة وبخاصة الصناعة ، أما البرجوازية المحلية الكبرى التى تكونت بعض شرائحها فى العهد الاستعمارى وتوطدت مواقعها فى بعض البلدان فى المراحل الأولى للاستقلال ، فقد تحولت بالتدرج إلى شريك للشركات متعددة الجنسية ، وحتى للرأسمال الأجنبى الحكومى فى بعض الأحيان ، وإن كانت الشريك الأضعف ، فى نهب ثروات هذه البلدان واستغلال شعوبها . وفى كل الحالات اتجه الرأسمال المحلى الخاص أكثر فأكثر نحو النشاطات الطفيلية ، وابتعد أكثر فأكثر عن القطاعات المنتجة .

٦) أنماط الاستهلاك التى تخلقها وتكرسها الشركات الأجنبية ، ببضائعها وإغراءاتها ووسائلها الدعائية فى الوطن العربى ، حيث إن أنماط الحياة التى تتكون فى " المجتمع الاستهلاكى " ، هى الأسلوب الأحدث لامتصاص فائض الأموال لدى معظم

---

(١) يوسف عبد الفضيل بدرانه : مرجع سابق ، ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

(٢) عادل مختار الهوارى : التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى . (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص ١٢٤ .

(٣) عادل مختار الهوارى : التنمية الإقتصادية . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥) ص ٢٣ .

فئات السكان ، بما فيها الفئات المتوسطة بل الفقيرة أحياناً وتكديسها فى خزائن الاحتكارات الأجنبية بدلاً من توظيفها فى توسيع الإنتاج وتطويره فى البلدان التى تنتجها . وهى تساهم فى زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء ، فضلاً عن أنها تشكل خطراً كبيراً على منظومة القيم الاجتماعية السائدة فيتعود الناس على أنماط من الغذاء واللباس والسكن والترفيه يصبح التخلى عنها فيما بعد (عند اتخاذ قرار بانتهاج سياسة للتنمية تعتمد على الذات بالدرجة الأولى وتلغى الاستهلاك الترفى) ، أمراً متعذراً . فقد يتمكن الإنسان من التكيف بسرعة مع مستوى معيشة أعلى ، لكن من الصعب عليه التكيف مع مستوى معيشة أدنى .

٧) لعل أخطر النتائج المترتبة على التبعية هى تفاقم البطالة والبطالة المقنعة ، وتناقص فرص العمل التى يمكن توفيرها للأعداد المتزايدة من طالبى العمل. حيث إن فتح الأبواب أمام البضائع الأجنبية دون قيود ، وتولى القطاع الخاص قيادة العملية الإنتاجية تحت إشراف وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات ، لابد أن يؤدى إلى التنافس من أجل رفع إنتاجية العمل عن طريق تحديث القطاعات الإنتاجية دون النظر إلى النتائج الاجتماعية لمثل هذا الاتجاه [١] .

سادساً : نظرية التبعية :

تعتبر نظرية التبعية ذات أهمية خاصة فى منطقة الشرق الأوسط نظراً لكونها نتاجًا لعدم نجاح الرأسمالية المحلية فى التطور [٢].

ولقد ظهرت نظرية التبعية فى الستينات لتدحض نظرية التنمية الغربية ، وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم التابع يقوم على قضية أساسية مفادها ، أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدِ إلى أى شكل من أشكال التنمية وإنما أدت إلى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية ، والرفاهية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة [٣].

وتنطلق نظريات التبعية من بديهية أساسية تقول بوجود نظام عالمى واحد يتميز بانقسامه البنيوى إلى صنفين من التشكيلات الاجتماعية . تتكون التشكيلات الاجتماعية الأولى من الدول الصناعية الرأسمالية المتطورة والتى تسمى بدول المركز " Center " للنظام الدولى الموحد . أما الصنف الثانى فهو تلك التشكيلات الاجتماعية التبعوية التى تعرف بدول الهامش "Peripheral " أو التشكيلات الطرفية فى النظام العالمى [٤].

---

(١) جهينة سلطان العيسى وآخرون : مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ – ١٥٢ .

(٢) Rodney Wilson : " economic development in the middle east" , Second edition.. , London : routledge , 2013 . p. 17

(٣) عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية . مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤)عبد الخالق عبد الله : التبعية والتبعية السياسية . ط ١ ، (لبنان : المؤسسة الجامعية ، ١٩٨٦). ص ٦٠ .

الاقتصاديات على نحو يجعلها تستجيب لاحتياجات بلدان المركز[١].

والأمر الجوهرى الذى تحاول نظرية التبعية إبرازه هو واقع الاحتواء لدول الأطراف تاريخياً وحاضراً فى النظام العالمى . هذا الاحتواء الذى يؤدى إلى تشويه اقتصاديات دول الأطراف ويخلق أزمات دائمة ناجمة من استمرار واقع التبعية والتخلف .وحتى إذا نشأت ظروف تاريخية ساهمت فى إحداث نمو اقتصادى واضح يظل هذا النمو تبعوياً [٢] .

ومن أهم رواد نظرية التبعية

١- بول باران Paul Baran

قد جاءت الخطوة الأولى التى تفسر التخلف فى مجتمعات العالم الثالث فى صياغة هذه النظرية من عالم الاقتصاد – بول باران – الذى ذهب إلى القول بأن تاريخ تخلف مجتمعات العالم الثالث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم وأن تخلف هذا العالم هو نتيجة لنمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم . فالتوسع الرأسمالى ، من أجل المزيد من الحصول على الفائض فى الخارج ، قد أدى – مع وجود تعاون من السلطات المحلية – إلى ظهور نمط رأسمالى متخلف ، بدلاً من أن يؤدى إلى ظهور نمط رأسمالى متقدم . ذلك أن الفائض يتم نقله إلى مركز العالم الرأسمالى ، الأمر الذى يؤدى إلى ازدهار هذا المركز ، فى مقابل تخلف وركود التوابع التى تدور فى فلكه . هكذا ينشأ التخلف الذى أدى إلى وضع تبعية العالم الثالث ، للعالم الرأسمالى المتقدم ، فالمركز يعتبر المسؤول الأول عن هذا الوضع المزدوج " تخلف – تبعية"، الذى لم تكن تعرفه التوابع قبل التقائها بالاقتصاد الرأسمالى [٣] .

٢- فرانك Frank

إن أكثر ما كتبه " أندرى جوند فرانك " تأثيراً وأهمية ، هو كتاب " الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية " يبدأ بعبارة تلخص موقفه بشكل مثير ، فهو يقول :

" أننى أؤمن ، مع بول باران ، بأن الرأسمالية عالمية ووطنية ، هى التى حققت التخلف فى الماضى وهى التى مازالت تخلق التخلف فى الحاضر

ويركز فرانك فى معظم كتاباته ، على أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هى التى ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز إلى الأطراف ، وإذا كان بالإمكان تحديد العلاقة بين الدول الصناعية الغربية (المراكز) ودول العالم التابع غير الصناعية (

---

(١) خالد مصطفى : قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية . ط١ ، (القاهرة : مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى ، ٢٠٠٧) ص ٨١ .

(٢) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٣)دبله عبد العالى : التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف – دراسة تحليلية تاريخية بنائية. رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، قسم الإجتماع ، ١٩٨٩)ص ٥٨ ، ٥٩ .

الأطراف) فإنه يمكن أيضاً تحديد المراكز (المدن الرئيسية) والأطراف (المناطق الريفية) وذلك على مستوى الدولة المتخلفة . ومعنى ذلك أن علاقة المراكز بالأطراف – على المستويين العالمى والقومى – تتمثل فى امتصاص الأولى لرؤوس الأموال أو الفائض الاقتصادى وتحويلها إلى المراكز العالمية . وطبقاً لذلك ، فإن أفقر فلاح فى أبعد قرية من قرى الدول التابعة يرتبط ارتباطاً توسعياً رئاسياً بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة[١] .

لذلك يرى فرانك أن تأخر التنمية يرجع إلى الاستغلال المنظم من الدول الثرية للدول الفقيرة ، وبتعبير آخر لا يعتبر تأخر التنمية أمرًا جوهريًا ولكن تم خلقه بتعبير فرانك من خلال استغلال " المدن الكبرى للمدن الصغرى" [٢] .

ويستنتج فرانك عدداً من الفرضيات حول طبيعة علاقات المركز – الأطراف، لعل أهمها الفرضيتان التاليتان :

أولاً : بما أن العواصم الوطنية تقوم بوظيفة تبعوية ، فإنها لا تستطيع تحقيق اكتفاء ذاتى وتنمية مستقلة ، الأمر الذى يجعل نموها متوقفاً على عمل ونشاط الأمم القوية .

ثانياً : عند إضعاف علاقات التبعية تأخذ التنمية شكلاً غير تطوري ، الشيء الذى يؤدى إلى إحدى النتيجتين التاليتين : النتيجة الأولى وترتبط بظهور " رأسمالية غير تطورية غير فعالة " أى التحول نحو إعادة إقامة اقتصاد القوت المتميز بالفقر الشديد والتخلف . أما النتيجة الثانية فترتبط هى الأخرى بنمط محدد من الرأسمالية أطلق عليه " رأسمالية غير تطورية فعالة ويتيح هذا النمط قدراً محدوداً من التنمية المستقلة لدول الأطراف [٣] .

ومن خلال تحليل فرانك للعلاقات الاقتصادية العالمية من خلال مفهوم علاقات المركز والتابع . ذهب إلى أن تنمية العالم الثالث لن تتحقق إلا من خلال قطع علاقاتها مع النظام الرأسمالى تماماً[٤] .

٣- دوس سانتوس Dos Santos

ويحدد دوس سانتوس معنى التبعية الاقتصادية بأنه " حالة تتضمن أن اقتصاد دولة ما يكيف بواسطة اقتصاد مهيمن آخر ويستجيب لمتطلباته التوسعية " أى أن التبعية

---

(١) عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية . مرجع سابق ، ص ٣١، ص٣٥ .

(٢) Ted C .Lewellen : "Dependency and development . An introduction to the third world" , London : bergin – garvey , 1995 . p .61 .

(٣) على غربى وآخرون : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة . ط،(القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،٢٠٠٣) ص ١٤١.

(٤) شارلوت سيمور – سميث : موسوعة علم الإنسان – المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية . ترجمة : علياء شكرى وآخرون. (د . ب ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٨) ص ٢٢٦ .

الاقتصادية هى اقتصاد رأسمالى ذو توجيه خارجى وعاجز عن إكمال دورته الإنتاجية داخلياً ، أى أنه اقتصاد يبحث عن مكوناته الأساسية فى الخارج . ويرى أن التبعية الاقتصادية هى حالة بنيوية تتسم بالمميزات التالية .

- غير قادرة على إكمال دورتها الاقتصادية .
- مدموجة فى دائرة النظام الرأسمالى الدولى .
- قائمة على التقنية المستوردة .
- تفتقد إلى قطاع تصنيعى ذاتى ومستقل وبالتالى دائم التوجه إلى الخارج ومشوه من الداخل[١] .
- الهيمنة على الموارد ويتطلب ذلك ليس فقط الملكية بل القدرة على استغلالها.
- الهيمنة على التكنولوجيا : قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استيراد جميع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية ... الخ)

أما الأطراف فهى لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم فهى تلك المناطق التى تتحكم القوى الخارجية فى تحديد مدى التراكم المحلى فيها . بتطبيق هذا التصور وجد سمير أمين أن تجارب التنمية التى تحققت فى العالم الثالث وخاصة البلدان التى حاولت تحقيق الشروط الخمس التى تميز بلدان المراكز (مصر الناصرية ، الجزائر ، تانزانيا ، الهند ، البرازيل ، كوريا الجنوبية – الخ) تميزت بالنواقص التالية : أزمة زراعية وغذائية – الدين الخارجى – التبعية التكنولوجية المتزايدة – الضعف أمام الاعتداءات العسكرية – تغلغل أنماط الاستهلاك الرأسمالية المؤدية إلى التبذير على نطاق واسع .

ويؤكد سمير أمين أن الفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية من شأنها أن تجعل العلاقة بينهما علاقة استقطاب لا علاقة تؤدى على المدى القريب أو البعيد إلى التماثل أو التشابه بينهما [٢].

وبناءً على ما تقدم يمكن إبراز أهم فرضيات نظرية التبعية على النحو التالى:

١) إن نموذج التبعية يفترض فى الأساس وجود نظام دينامى للتبادل غير المتكافئ، أى نمط من العلاقات غير المتناسقة بحيث تكون على الدوام فى مصلحة أحد الطرفين وتؤدى إلى إضرار الطرف الآخر ، أو على الأقل تحابى طرفاً أكثر من الطرف الآخر نسبياً . ونتيجة لذلك يظهر داخل المنظومة الدولية نمط من التفاعل بين طرف مهيمن وآخر تابع[٣].

---

(١) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٦٠ .
(٢)خالد مصطفى: مرجع سابق ،ص ٨٥ ، ص ٨٦ .
(٣) شحاته صيام : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢) رفض نمط الإنتاج الرأسمالى واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج وحل لواقع التخلف فى دول الأطراف أى فك الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى وفى نفس الوقت تطبيق نمط الإنتاج الاشتراكى [١]

ويتضح مما سبق أن أغلب دعاه هذه النظرية يرون أن التنمية يمكن أن تحدث فيما إذا أتيحت الفرصة المناسبة للبلدان النامية ، ولكنها مادامت تابعة فإن تخلفها وفقرها سيستمران ولا يمكن أن تنمو وتتطور إلا إذا تحررت سياسياً واقتصادياً وخرجت من دائرة التبعية .

ولهذا يلخص شارل بتلهايم شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى بما يأتى :

١) الاستقلال السياسى وإنهاء الوضع الاستعمارى وإقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية عن السلطة .

٢) الاستقلال الاقتصادى وهذا يعنى تزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبى وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبى ، كذلك تعديل العلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط بلدًا تابعًا بدولة أو مجموعة من الدول الإمبريالية ، وهذا لا يتنافى مع إقامة علاقات تجارية مع مختلف البلدان أو قبول القروض منها ولكن يجب أن تكون هذه العلاقات قائمة على المساواة .

٣) التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار وهذا الشرط يعنى نجاح الثورة الوطنية الديموقراطية . إذا من دون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ومن دونها تصطدم التنمية بعقبات إجتماعية وحضارية ، فالثورة الاشتراكية هى وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل واحد تصفية حلقات التخلف الجوهرية بخاصة مستوى المعيشة الذى تعانى منه حالياً الشعوب الفقيرة والمحرومة.

مما تقدم نستطيع القول إن للأقطار النامية – حسب هذه النظرية على الرغم من وجودها فى عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية ، القدرة على تحديد مسار تنميتها فى إطار حدود معينة لاسيما إذا تبنت سياسة الاكتفاء الذاتى بوصفه أحد الخيارات المطروحة أمامها وذلك من خلال تحديد الواردات والاستثمارات فضلاً عن تقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الإمكان[٢].

---

(١) عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) منى عطية خزام خليل : التنمية الاجتماعية فى إطار المتغيرات المحلية والعالمية : ط١ ، (د . ب : المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠١٢) ص ص ٥٤- ٥٦.

الخاتمة :

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن التبعية الاقتصادية بكافة أشكالها تعد واقعًا ماديًا ملموسًا وحقيقة تاريخية واجتماعية واضحة تبرهن على العلاقة غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية التي يتغلغل بموجبها الاقتصاد العالمي، خاصة اقتصاد البلدان المتقدمة في اقتصاديات البلدان النامية .

الأمر الذى يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على هذه الدول النامية والتى من أهمها ضعف الإرادة الوطنية وعدم القدرة على تنمية الذات .

من أجل ذلك كان من الضرورى الوقوف والتصدى لهذه المشكلة الخطيرة " التبعية " والتي تعرف حالياً بالاستعمار الحديث بهدف الحد منها والقضاء عليها تماماً.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية

١. جلال أمين : قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك . ط٢ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٣) ص ١٤ ، ص ١٥ .

٢. إقبال الأمير السمالوطى : اتجاهات وتطبيقات حديثة فى التنمية الاجتماعية . (القاهرة : د . ن، ١٩٩٥) ص ٣١ .

٣. عبد الهادى محمد والى : الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق . ط١ ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) . ص ٢٨ .

٤. نبيل مرزوق : قياس التبعية فى الوطن العربى . جدل ، (قبرص : مؤسسة عيبال للدراسات) ص ٢١٩ .

٥. محمد شفيق : التنمية والمشكلات الاجتماعية . (الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٩) ص ص٢٨-٢٩.

٦. شحاتة صيام : الدولة وإعادة إنتاج الفقر . ط١ ، (رامتان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ص ٢٧،ص ٣٠،ص ٣١

٧. يوسف عبد الفضيل بدرانه : التبعية الاقتصادية وآثارها فى الدول الإسلامية . رسالة ماجستير ، (جامعة اليرموك : كلية الشريعة ، قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، ١٩٩٩) ص ١٨.

٨. عمر بن فيحان المرزوقي : التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي . ط١، (المملكة العربية السعودية : الرشد ، ٢٠٠٦) ص ١١ .

٩. سيدى محمود ولد سيدى محمد : المشاكل الهيكلية للتنمية من الفكر الاقتصادي .ط١، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٥) ص٢٧.

١٠. عادل فهمى محمد بدر : دراسات حول التنمية فى الوطن العربى . (عمان : مؤسسة الخدمات العربية ، ١٩٨٨) ص٤٣.

١١. عبد الحميد صديق عبد البر ومحمد كمال صابر : التنمية الاقتصادية – المفهوم – الأهداف – النظريات – تجارب التنمية . (القاهرة : د . ن ، ٢٠٠١) ص ص ٣٢-٣٣.

١٢. على لطفى : التنمية الاقتصادية . (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٧) ص ٩٥ ، ص ٩٧ ، ص ٩٨.

١٣. نادية الشيشينى : نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية فى الدول النامية . مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٣ . ص ٦٣ .
١٤. جهينة سلطان العيسى وآخرون : علم اجتماع التنمية . ط١ ، (دمشق : الأهالى ، ١٩٩٩) ص ١٤٢ .
١٥. صالحى صالح : التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائى فى إطار التكامل بين الأقطار المغاربية. المستقبل العربى ، السنة التاسعة عشرة ، العدد مئتان وأحد عشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ .
١٦. رباب على جميل أمين الشوك : التبعية الغذائية العربية والأمن القومى العربى الأسباب والآثار . رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٠) ص١٢.
١٧. إقبال الأمير السمالوطى : التنمية الاجتماعية – أساسيات واتجاهات حديثة . (القاهرة : د . ت ، ١٩٩٧) ص ٥٠ .
١٨. إبراهيم العيسوى : قياس التبعية فى الوطن العربى. ط١، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٩) ص١٥،ص١٣٣.
١٩. (١) عادل مختار الهوارى : التغير الاجتماعى والتنمية فى الوطن العربى . (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص ١٢٤ .
٢٠. (١) عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥) ص ٢٣ .
٢١. (١)عبد الخالق عبد الله : التبعية والتبعية السياسية . ط ١ ، (لبنان : المؤسسة الجامعية ، ١٩٨٦) ص ٦٠ .
٢٢. (١) نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية – دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث . (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦) ص ٢٨ .
٢٣. (١) محمود عبد الفضيل : الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة . ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ص ٢٤ .
٢٤. (١) خالد مصطفى : قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية . ط١ ، (القاهرة : مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى ، ٢٠٠٧) ص ٨١ .
٢٥. (١)ديله عبد العالى : التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف – دراسة تحليلية تاريخية بنائية. رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، قسم الإجتماع ، ١٩٨٩) ص ٥٨ ، ٥٩ .
٢٦. على غربى وآخرون : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة . ط(القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،٢٠٠٣) ص ١٤١.
٢٧. شارلوت سيمور – سميث : موسوعة علم الإنسان – المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية . ترجمة : علياء شكرى وآخرون. (د . ب ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٨) ص ٢٢٦ .
٢٨. منى عطية خزام خليل : التنمية الاجتماعية فى إطار المتغيرات المحلية والعالمية . ط١ ، (د . ب : المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠١٢) ص ص ٥٤- ٥٦.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Rodney Wilson : " economic development in the middle east" , Second edition.29-London : routledge , 2013 . p. 17.
2. Ted C .Lewellen : "Dependency and development . An introduction to the third world" , London : bergin – garvey , 1995 . p .61